المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

9

عودة يؤكد عدم تأثر الشرطة بعقوبة اتحاد الكرة

14

ترحيب بقانون دعم المشاريع الصغيرة

17

الشاعر الاسكتلندي جون بيرنسايد يفوز بجائزة إليوت

تصريحات للداخلية تثير حفيظتهم: الخفاجي استهزأ بنا

حزب اللّه-العراق: لدى الكتائب أسلحة ثقيلة لن تسلّمها للحكومة

□ **بغداد/ المدى**

كشف مقرّب من كتائب حزب الله، احد الفصائل المسلحة التي كانت تقاتل الأميركان، عن امتلاكها أسلحة ثقيلة، ناقلا رفض الكتائب تسليمها إلى الحكومة في هذه الفترة، موجها انتقادات لاذعة إلى وزارة الداخلية على خلفية مطالبتها بترك السلاح أو الاستعداد لمواجهة مسلحة حاسمة.

وكانت كتائب حزب الله قد أكدت أنها لن تشترك في المصالحة الوطنية، كما أعلن قياديون فيها استمرار احتفاظهم بالسلاح، غير أن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الإسناد احمد الخفاجي خيّرها في تصريح سابق لـ(المدى) "إما ترك السلاح والاشتراك في العملية السياسية، أو مواجهة القوات الأمنية في الشارع"، موضحا "في حال اتخذت الطريق الثاني فأنها ستجد قوة ضاربة كما فعلت القوات الأمنية مع باقي الجماعات المسلحة".

تصريحات استفزت الأمين العام للكتائب واثق البطاط واصفا إياها "بالمستهترة"، متابعا "عليه الاعتذار عمّا خرج عنه من كلام يسيء للمقاومة".

بالمقابل، رفض الخفاجي الرد على البطاط، وقال "تصريحاتي كانت وفقا للدستور والذي نص على حصر السلاح بيد الدولة وعلى كتائب حزب الله التي لا تزال تمسك بالسلاح الالتزام بشرط إلقائه والكف عن إصدار البيانات".

وقال القيادي في حزب الله – العراق، جمعة العطواني في مقابلة مع (المدى) أمس "إن تصريح الخفاجي لم يكن في محله لأن وزارته تعرف بأن الكتائب وجهت أسلحتها ضد القوات الأميركية ولم يشهد العراق أي خرق من قبلها وحتى لا يوجد لديها أي معتقل في السجون العراقية".

وعن تحفّظ كتائب حزب الله عن ترك السلاح قال العطواني "إنها جاءت بعد قيام عدد من عناصر السفارة الأميركية بالتجوال في بغداد حاملين أسلحة كاتمة للصوت، الأمر الذي ولد مجموعة من الشكوك للكتائب بأن العاملين في السفارة يمكن لهم القيام بعدد من عمليات التصفيات التي تطول قياداتها"، رابطا ما حصل مع محافظ بغداد قبل أيام والذي أكد اعتقال أربعة اميركان في احد أحياء بغداد واتهمهم بالتخطيط لاغتياله، وأردف "كان الأجدى بالخفاجي الرد على السفارة الأميركية لان القوات الأمنية اعترفت بانتهاك عامليها القوانين العراقية".

وطالب المقرب من الكتائب، وزارة الداخلية باعتماد الحوار الهادئ مع الفصيل المسلح والابتعاد عن الوسائل الاستفزازية، لكنه قال "إن التوتر سرعان ما سينتهي ولن تكون هناك أي تطورات من الممكن أن تلقي بظلالها على الواقع الأمني".

وكان قادة عسكريون أميركيون قد ذكروا عصائب الحق وكتائب حزب الله بالاسم كقوى كبرى في ساحة المعركة بالعراق في السنوات الأخيرة وقالوا إنهما تحصلان على تمويل وسلاح من إيران.

يذكر أن مصادر مقربة من الحكومة، أكدت أن الأخيرة لن تحاسب، من "قاوم" الأميركان واصفة ذلك بالحق المشروع شريطة عدم تورّطها بدماء الشعب العراقي.

■ التفاصيل ص٣

◆ **العفو العام على جدول أعمال البرلمان بعد التسوية**
2

◆ **١٥ متهما جديدا في قضية الهاشمي.. الزاملي: بينهم مسؤولون كبار**
3

الكردستاني يطرح ورقته بعد التعديلات

اليوم.. الكتل تستكمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني

□ **بغداد/ المدى**

من المؤمل أن يستكمل الخط الثاني للكتل السياسية (B) اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني لمناقشة الأزمة السياسية.

وكان زعماء الكتل قد رحلوا مناقشة الخلافات إلى اللجان الثانوية، عندما اجتمعوا في مكتب طالباني الأسبوع الماضي، فيما كشف التحالف الكردستاني عن تقديم مطالبه اليوم.

وقال النائب شوان محمد طه في تصريح لـ(المدى) أمس "يعقد الخط الثاني في الكتل (B) اجتماعه من اجل مناقشة الأزمة السياسية من النقطة التي وصل إليها قادة الكتل في اجتماعهم السابق".

غير أن النائب عن التحالف الكردستاني حسن جهاد ذكر في تصريح لـ(المدى) "إن الوفد الكردستاني سيقدم اليوم ورقة مطالبه خلال اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني"، مبينا أن "الورقة تتضمن فقرات عديدة لحل الخلافات بين المركز والإقليم، فضلا عن التأكيد على الشراكة والتوازن والالتزام بالدستور وتنفيذ اتفاقية أربيل من قبل الحكومة".

وأضاف جهاد أن "التحالف الكردستاني يطالب بتحديد سقف زمني لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بالمناطق المتنازع عليها وتشريع قانون النفط والغاز ومعالجة رواتب البيشمركة في الميزانية العامة الاتحادية"، مشيرا إلى أن "هناك موافقة سابقة من قبل التحالف الوطني على معظم فقرات الورقة الكردية"، فيما اعتبر ائتلاف دولة القانون غياب رئيس الجمهورية عن الاجتماع غير مؤثر كونه اجتماعا فنيا تقنيا.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون عباس البياتي للمدى إن غياب رئيس الجمهورية جلال طالباني لن يؤثر كون أن عمل اللجنة التحضيرية هو عمل فني تقني وليس سياسياً.

ووصف البياتي طلبات علاوي بأنها سوف تعقّد المشهد وستؤثر على اجتماع غد وعلى المؤتمر بشكل عام، ونحن في التحالف سنعمل إلى إنجاح المؤتمر وانعقاده.

وتابع البياتي أن التحالف الوطني لم يسمح في أن تفرض على جدول الأعمال أي موضوعة خارج إطار الدستور والقانون.

الأمن والدفاع تكشف هوية المسؤول عن تفجير البرلمان

□ **بغداد/ المدى**

افصح عضو في لجنة الأمن والدفاع النيابية عن هوية الانتحاري المسؤول عن تفجير البرلمان أواخر شهر تشرين الثاني الماضي عام ٢٠١١. وقال عضو اللجنة النيابية المسؤولة عن التحقيق في الانفجار حاكم الزاملي لوكالة كل العراق أمس "بحسب البيانات والتحقيقات إن الذي اشترك في تفخيخ العجلة وتفجيرها هو فلسطيني الجنسية وهو صاحب السيارة المفخخة أيضا"، وأضاف أن "التحقيقات الأولية بينت أيضاً ان المجموعة كانت مقسمة إلى قسمين الأول في العاصمة بغداد والآخر في محافظة الأنبار وكانت بينهما اتصالات منذ الساعة السادسة صباحاً ولغاية ساعة التفجير وبعدها تم قطع جميع الاتصالات". وأشار الزاملي إلى "أنه حتى الآن لم تثبت التحقيقات بشكل قاطع تورط شخصيات برلمانية او مسؤولين مع هذه المجموعة ولكن اللجنة التحقيقية مازالت بصدد التحقيق والبحث والمتابعة لكشف ملابسات العملية". يذكر أن انفجاراً وقع في ٢٨ شهر تشرين الثاني الماضي ٢٠١١ قرب مقر مجلس النواب في المنطقة الخضراء بواسطة سيارة مفخخة ، وأسفر الانفجار عن اصابة عدد من المواطنين بينهم النائب عن التحالف الكردستاني مؤيد الطيب.

الأحرار: لن نصوّت على الميزانية إذا لم توزع بشكل عادل

□ **بغداد/ المدى**

أعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أمس أنها لن تصوت على الموازنة العامة في مجلس النواب ما لم توزع نسبة من إيرادات النفط على العراقيين، مبينة أنها ستجد حليفا لها بشأن هذا الموضوع داخل قبة البرلمان. وقال رئيس الكتلة في البرلمان بهاء الاعرجي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "هناك ملاحظات كثيرة على قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٢"، مبينا أن كتلته "لن تصوت على الموازنة العامة في مجلس النواب ما لم توزع نسبة من واردات النفط على أبناء الشعب العراقي". وأضاف الأعرجي أن "هذه الواردات ممكن أن توزع كخطوة أولى على طبقة أو شريحة من الشعب الذين لا يمتلكون رواتب شهرية أو يكون دخلهم الشهري اقل من ٤٠٠ ألف دينار"، مشيرا إلى أن "هذا المطلب ضمن المطالب التي دعا إليها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في وقت سابق". وأكد الاعرجي أن "كتلة الأحرار ستجد لها حليفا داخل قبة مجلس النواب بشأن هذا الموضوع". وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد حدد، في الخامس من أيلول عام ٢٠١١، ثلاثة شروط لتأجيل التظاهرة المليونية المطالبة بتحسين الخدمات تقضي بمنح الشعب حصته من النفط وتعيين ما لا يقل عن ٥٠ ألف شخص في دوائر الدولة، فضلا عن تزويد مولدات الكهرباء الأهلية بوقود مجاني.

كلام اليوم

صح النوم بايدن..!

للمرة الثانية، وربما أكثر، يعرب نائب الرئيس الأمريكي السيد بايدن عن تقييمه العالي وإشادته بدور الرئيس جلال طالباني، لكنه في برقيته أمس الأول بمناسبة نجاح مداخلة جراحية للرئيس، يعلن باسمه والرئيس أوباما والإدارة الأميركية عن شكره على "الدور الحيوي والمهم" الذي يؤديه الرئيس "مرة أخرى في إبقاء العراق على مسار ايجابي". بل يرتقي بهذا التقييم لدور الرئيس إلَى التأثير الايجابي على صعيد المنطقة، إذ يقول "إنني أدرك باستمرار كم هو محظوظٌ الشعب العراقي، والمنطقة بأسرها، بقيادتكم في هذا الوقت الحرج"!.

لا نتطرق لهذا الموقف رغبة في الإشادة بدور ومناقب الرئيس طالباني، فالعراقيون يعرفون حقيقة الدور الذي يقوم به، والمهام الوطنية التي يسعى إليها مع زملائه الذين يلتقون معه في الرؤية والمواقف، لكننا نريد بذلك إماطة اللثام عن السياسة الأميركية والأدوار السلبية التي طبعتها، منذ "ولاية بريمر" وقرار الاحتلال الذي فرضته على الضد من إرادة الشعب العراقي والقوى الوطنية العراقية التي قارعت الدكتاتورية طوال عقود، وصولاً إلى التدخلات المشينة التي مارستها السفارة الأميركية ببغداد والقيادة والإدارة الأميركية في واشنطن، بكل أركانها، وبضمنهم الرئيس أوباما ونائبه بايدن بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، ومحاولاتهم الفظة فرض وجهة نظرهم في توزيع المناصب الرئاسية الثلاث. وقد أصبح مفضوحاً الآن ما كانت تريده القيادة الأميركية من إقصاء الرئيس طالباني واعتبار ذلك الإقصاء، خلافاً لما جاء في البرقية "ضمانة أكيدة" لتعزيز العملية السياسية!

تفاصيل الأخطاء المرتكبة ومستوى التدخل الذي تصاعد حد إجراء اتصالات تلفونية من الرئيس ونائبه بقادة الكتل والعمل على إغرائهم بفوائد استبدال الرئيس، بل وتكليف بايدن، مستشاره "الفهيم"، بإدارة الاتصالات من بغداد لدعم جهود السفير وأركان سفارته والقيادة العامة للجيش الأميركي، ليس المجال متاحاً لكشف خباياها، لكنها ينبغي أن تُكشف وأبعادها الخطيرة على بلادنا في الوقت المناسب. وما يراد من هذا التعليق إشعار الإدارة الأميركية والسيد بايدن ببعد واحد من الأخطار التي كانت تحدق بالعملية السيًاسية لو أن "إرادتها" في توزيع المراكز السيادية قد وجدت طريقها للتطبيق.

إن سيناريو "إقصاء الرئيس" كان يفترض أن يؤدي إلى أن يحل مكانه أحد قياديي العراقية، ولم يكن الهاشمي بعيداً عن هذا الترشيح، مع أن اسم السيد علاوي كان هو المتداول. ومع تقديرنا للأخير وحقه في أن يحتل الموقع الملائم له في إطار التداول السياسي السلمي للسلطة، ودون الانتقاص من حق الآخر، رغم ملاحظاتنا المعروفة عن سلوكه السياسي، فان ذلك التقسيم، في ظل التحارب "المستور" بين الكتل، والشحن الطائفي المستمر، والصراع غير المبدئي على السلطة، وليس على البرامج الوطنية والانحياز إلى مطالب الناس، لم يكن يعني سوى وجود مركزين سياديين متواجهين، ومع كل منهما قوة نارية، قادرة في لحظة انفلات إلى إغراق بغداد أولاً في أتون حرب شوارع لا احد يدري إلى أين ستنتهي. فالرئاسة، لن تبقى كما هي عليه الآن، أداة توازن وتوافق، بل تتحول دون أدنى شك، في ظل الاحتقان الذي لم يتخفف، إلى رئاسة تستطيع أن تدفع الوضع الإقليمي والعربي الموالي، في كل لحظة خلاف وصراع سياسي، إلى استقطاب وقوة إثارة وتدخل لهذا الطرف وذاك، بل قد يُقود إلى ما هو أكثر من ذلك.

ان التكوين الذي صيغ، سواء في تركيبة الحكومة أم الرئاسات الثلاث، لم يُزك نفسه، ولم ينته إلى ما كان مؤملاً له من دور وطني ايجابي، إن على مستوى تلبية متطلبات الناس، أو على صعيد تفكيك واجتثاث جذور الأزمات، عبر استكمال بناء مؤسسات الدولة، وترسيخ بناء الدولة الديمقراطية، والنأي عن ممارسات الانفراد والمحسوبية والإقصاء للمخالفين، والسعي لتكريس سلطة الفرد الواحد والحزب الأوحد.

لكن المهم في هذا السياق إلفات نظر السيد بايدن والإدارة الأميركية، والتساؤل: ألم يكن مطلوباً منها، من وجهة نظر مصالحها، وليس مصالح الآخرين، وهي الدولة العظمى المهيمنة، والراعية "للتغيير الديمقراطي" أن تمارس نوعا من المراجعة السياسية لسياستها المذكورة إزاء توزيع المناصب الرئاسية، ناهيك عن كامل سياستها في العراق بعد احتلاله؟

السيد بايدن.. تواضع وجدية ومسؤولية "الدولة العظمى المهيمنة" على العالم تفرض عليكم نوعاً من الاعتذار العلني للشعب العراقي، واعتذاراً شخصياً للذين أردتم فرض إرادتكم الخاطئة عليهم.ألم يكن مطلوباً، "كترضية" تغيير سفيركم وطاقمه، الذي قيل انه كان وراء إقناعكم بالسياسة الخرقاء التي صاغها كموقف أميركي..!؟